2723 1199

أكد في محاضرة بمنتدى المدارس العصرية أن الهوية الاردنية جامعة لا طاردة

المصري: القضية الفلسطينية كانت وما زالت محور السياسة الخارجية الاردنية

«المؤسسات والقانون» سبيل بناء الدولة القائمة على التآلف والانسجام والمرشحة للتطور

□ عمان – الدستور

قال رئيس مجلس الاعيان طاهر المصري ان هيكل ومضمون السياسة الخارجية للدولة الاردنية متأثران الى حد كبير بالقضية الفلسطينية، بل ان القضية الفلسطينية كانت وما زالت محور السياسة الخارجية الاردنية، لافتا الى ان هذا الارتباط له بالضرورة اثره الكبير في طبيعة ونمط بناء الدولة الاردنية التي واصلت سياستها الخارجية عبر تاريخ الدولة بما يحاكي هذا الارتباط وبما يخدم قضية فلسطين.

وبين خلال محاضرة له في منتدى المدارس العصرية أمس الاول عرض فيها بعض الاستنتاجات التي توصل اليها عبر تجربته العملية، أن لهذا الارتباط بين السياسة الخارجية الاردنية والقضية الفلسطينية مبرراته القوية، ومنها ان القضية الفلسطينية ليست قضية قطرية بقدر ما هي قضية أمة ومقدسات، وذلك نظرا لوجود المقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين، وارتباط ذلك بالوجدان الروحاني للعالمين الاسلامي والمسيحي بعامة والعرب بخاصة.

وأشار الى أن النسب الهاشمي للقيادة الاردنية يرتب عليها التزاما دينيا وقوميا وانسانيا لدعم القضية الفلسطينية كجزء من التزامها تجاه قضايا العرب والمسلمين بعامة، فضلا عن العلاقة المباشرة بين الاردن وفلسطين بحكم التاريخ والجغرافيا والترابط الانساني بين الشعبين الشقيقين.

وقال المصري ان السياسة الخارجية للاردن وفي اعلى مستوياتها اتسمت بخصوصيات العمل على استشراف المستقبل وقراءة الواقع الاقليمي والدولي بصورة جيدة، مثلما اتصفت منذ عقود طويلة بالتوازن والحزم واللين معا، مؤكدا ان لذلك اثره الملحوظ في بناء قدرة الدولة على البقاء ومواجهة الازمات والتحديات.

وأضاف "ان مفهوم المواطنة الذي آمنت به وعملت على تكريسه في حياتي وسياساتي ودعواتي، يجسد الهوية الاردنية الجامعة بكل تفاصيلها، باعتبارها هوية جامعة جاذبة لا طاردة، ولم تكن غير ذلك عبر تاريخ الدولة الاردنية، ولنا هنا ان نلاحظ ان البذرة الاولى لنشوء الدولة الاردنية ابتداء، هي بذرة اردنية عربية اسلامية شاملة جامعة".

وأكد أن السبيل لبناء الدولة القائمة على التآلف والانسجام والمرشحة للتطور بنجاح، هو سيادة أدائها المستند الى منظومة "المؤسسات والقانون"، وبصورة فعلية لا غلبة فيها لاي امر آخر على هذا المفهوم.

وأشار المصري الى ان الحرية هي البنية التحتية والشرط الاساسي لانطلاق الفرد والجماعة نحو الحياة بكل تفاصيلها، ولهذا فلا بد من ان تكون حرية مسؤولة تراعي مصالح الآخر ومصالح الجماعة، بمعنى ان الحرية كقيمة، مُلك للجميع لا لفرد بعينه، والا اصبحت نوعا من "الفوضى" وخروجا على القانون والنظام العام، ومن هنا يجري التعارف على ان الحرية الشخصية يجب ان تكون حرية مسؤولة لا منغلقة.

واعتبر ان النزاهة بصورتها المجردة هي سبيل المسؤول العام لاكتساب شرف احترام العامة في حياته وحتى بعد مماته، وان آفة الفساد بكل اشكاله المالية والادارية والاخلاقية، أخطر اسباب السقوط على صعيد الافراد والدول على حد سواء، وهو نقيض "الوطنية".

وقال ان المصداقية في اتخاذ الموقف المعارض على اسس وطنية نزيهة لا على اسس مصلحية خاصة، صفة تكسب صاحبها احترام العامة وصانع القرار على حد سواء، مشيرا "من هنا وبتواضع، فلم اشعر قط ان مواقفي التي كانت تتعارض في كثير من الاحيان مع السياسات الحكومية، اثرت سلبيا على مكانتي في بلدي، اذ أزعم انها كانت دائما مواقف نابعة من حس وطني ولا ارتباط لها بأية مصالح خاصة".

وأضاف ان نظرة المسؤول صاحب القرار للشؤون العامة، لا بد ان تكون شمولية وعادلة تراعي مصالح المجموع، اي ان يرى الغابة لا ان يرى الاشجار منفردة، حتى يكون حكمه على الامور عاما وعادلا وغير مرتبط بنظرة ضيقة، فالعدل سبيل القادة والرؤساء الى قلوب شعوبهم ومرؤوسيهم وهو كفيل ببناء مجتمعات متماسكة، عصية على الازمات والتحديات.

ولفت الى ان حسابات القوى العظمى والحاكم اينما كان، تختلف عن حسابات الافراد، وان بريق المصالح في فهم القوى العظمى يطغى على كل اعتبار آخر، بما في ذلك الشرعيات والاخلاق والعلاقات.

وقال ان الوطن "قيمة عظمى" قبل ان يكون ارضا وماء وسماء وموجودات، وان المواطنة بالتالي قيمة عظمى قبل ان تكون وثائق واوراقا وما شابه، وان العلاقة بين القيمتين.. الوطن والمواطنة يجب ان تكون علاقة وجدانية راسخة قوامها الاخلاص والوفاء والعطاء والحب، وان هذه هي شروط اكتمال المواطنة في كل زمان ومكان.

وعبر المصري عن اعتقاده أن نجاح القادة في اي مضمار عمل، رهن بقدرتهم على انتزاع محبة من يقودون، مشيرا الى ان هذا امر ينسحب على مستويات القيادة صغيرة كانت ام كبيرة، وفي كل زمان ومكان.

وبين ان مقومات وظروف العلاقة بين الانسان والمكان، هي ذات مقومات وظروف العلاقة بين الانسان والانسان، بمعنى ان المواطنة وحب الوطن والارتباط به حالة وجدانية ومشاعر تنشأ طبيعيا ولظروفها، اكثر منها علاقة جغرافيا وتاريخ.

وأكد أن الحوار الموضوعي الراقي يفتح آفاق التفاهم ويقرب المسافات بين الافكار سواء كان ذلك على مستوى الافراد والجماعات او حتى الدول، شرط ان يكون هدفه نزيها ودون مواقف مسبقة جامدة.

كما أكد أن الحق والحقيقة أقوى من كل نقيض لهما، وأن الحق لا بد أن يظهر مهما تجبر الظلم والزيف والخداع، ما دام هناك من يعمل على اظهار الحق باصرار وثقة وايمان.

وقال المصري ان العمل الجماعي يعطي نتائج اكبر وافضل من اي عمل فردي آخر، شرط ان يكون الانسجام والتآلف سيد الموقف في العلاقة بين العاملين، لافتا الى ان من امثلة ذلك "الدولة" مثلا، حيث ان العمل على مستوى الدولة "اية دولة"، لا بد ان يكون طابعه الانسجام والتآلف بين العاملين من جهة، والمتلقين من جهة، والعاملين والمتلقين معا من جهة ثالثة، والا فالبديل هو الفوضى والفساد بكل اشكاله.

رئيس مجلس الأعيان محاضراً